



06 أكتوبر 2021

مذكرة 087X21

إلى

السيدات والسادة:

مديرة ومديري الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين

المديرات والمديرين الإقليميين

مديرات ومديري المؤسسات التعليمية

الموضوع: في شأن تعميم العمل بمشروع المؤسسة المندمج.

المرجع: - القانون الإطار رقم 51-17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي.

- المذكرة الوزارية رقم 14/159 بتاريخ 25 نونبر 2014 بشأن أجراء الاستراتيجية الوطنية لمشروع المؤسسة.

سلام تام بوجود مولانا الإمام المؤيد بالله،

وبعد، فعلاقة بالموضوع والمرجعين المشار إليهما أعلاه، وتنزيلا لأحكام القانون الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، خصوصا فيما يتعلق بتجويد حكمة المؤسسات التعليمية وإرساء استقلاليتها من خلال اعتماد مشروع المؤسسة كأساس لتنميتها المستمرة وتديرها الناجع؛

وفي إطار أجراء المشروع 10 المتعلق بالارتقاء بالحياة المدرسية، خاصة الهدف الأول منه والمتعلق بإرساء استقلالية المؤسسات التعليمية باعتماد مشروع المؤسسة المندمج؛

وترصيда لما راكمته الوزارة من تجارب وبرامج وممارسات ميدانية فضلى في مجال تدبير وحكمة المؤسسات التعليمية؛

يشرفني أن أطلب منكم الحرص على اعتماد مشروع المؤسسة كآلية وحيدة وملزمة لتدبير وحكمة المؤسسات التعليمية وكأداة للتعاقد معها، وذلك انسجاما مع المقاربة والمنهجية المسطرة، إعدادا وتنزيلا وتقييما.

فكما تعلمون، وطبقا لمقتضيات المادة 02 من القانون الإطار، يعتبر مشروع المؤسسة الإطار المنهجي الموجه لمجهودات جميع الفاعلين التربويين والشركاء، باعتباره الآلية العملية الضرورية لتنظيم وتفعيل مختلف العمليات التديرية والتربوية الهادفة إلى تحسين جودة التعليمات لجميع المتعلمين والمتعلمين

والارتقاء بأنشطة الحياة المدرسية، والأداة الأساسية لأجراً السياسات التربوية داخل كل مؤسسة للتربية والتعليم والتكوين مع مراعاة خصوصياتها ومتطلبات انفتاحها على محيطها وعلى البيئة الرقمية التي تعد ركيزة أساسية لتحقيق مجتمع المعرفة.

ويعتبر بذلك الآلية الكفيلة بضمان استقلالية المؤسسة التعليمية وتنميتها المستمرة، وذلك من خلال تنزيله عبر برنامج عمل لثلاث سنوات، يتضمن مختلف العمليات التي تروم تجويد التعليمات لدى المتعلمين والمتعلمين باستهداف المداخل الرئيسية للجودة (الحياة المدرسية، الدعم المدرسي، التوجيه المدرسي والمهني، الدعم التربوي والاجتماعي والنفسي، التجهيزات البيداغوجية)، مع الحرص على تحيين مشروع المؤسسة بداية كل سنة دراسية.

ولضمان قابلية مشروع المؤسسة للتنزيل، وتحقيق الفعالية والنجاعة في تفعيله، يتم إعداد هذا المشروع وفق منهجية DEPART (الانطلاقة يتم خلالها أجراً كافة الآليات التدييرية، التشخيص، تحديد الأولويات، الأجراً، الضبط والتقويم والمرحلة الانتقالية) وذلك وفق:

- مقارنة مدمجة تستحضر أهداف مشاريع تنفيذ القانون الإطار رقم 51.17 السالف الذكر؛

- مقارنة تشاركية تضمن انخراط مختلف المتدخلين بالمؤسسات التعليمية، من أطر هيئة التدريس وأطر الإدارة التربوية وهيئة التفتيش والمستشارين في التوجيه التربوي وأطر الدعم الاجتماعي وممثلي التلميذات والتلاميذ وجمعية أمهات وآباء وأولياء أمورهم وممثلي السلطات المحلية وباقي الشركاء في مختلف العمليات ومراحل إعداد وتنفيذ وتقويم مشروع المؤسسة المندمج؛

وهو ما يتطلب من السيدات والسادة مديرات ومديري المؤسسات التعليمية الحرص القبلي على تفعيل مختلف آليات التدبير والحكمة بالمؤسسات التعليمية، خصوصاً ما يتعلق بجمعية دعم مدرسة النجاح ومجلس التدبير ولجنة قيادة مشروع المؤسسة وكذا المجلس التلاميذي باعتباره آلية لإشراك التلميذات والتلاميذ في تدبير مؤسستهم.

و يتم، مباشرة بعد مصادقة مجلس التدبير، إرسال وثيقة مشروع المؤسسة المندمج للمديرية الإقليمية، قبل منتصف شهر أكتوبر، مع إرفاقه بمحضر المصادقة الأولية لمجلس التدبير.

وتعمل المديريات الإقليمية على إخضاع وثيقة مشروع المؤسسة المندمج لمسطرة المصادقة من طرف لجنة القيادة الإقليمية، في إطار المخطط الإقليمي السنوي لتنفيذ استراتيجية مشروع المؤسسة المتضمن مختلف مراحل المواكبة الميدانية والمصادقة والتمويل والإنجاز وتقويم مشاريع المؤسسات، وإرساء وتفعيل جماعات الممارسات المهنية، على أن تتم الدراسة والمصادقة على مشاريع المؤسسة من طرف

المديريات الإقليمية قبل منتصف شهر نونبر، في أفق تخصيص الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين لاعتمادات مالية لتمويل مشروع المؤسسة، إلى جانب الاعتمادات المالية التي تم تعبئتها محليا وإقليميا.

ويحرص السيد(ة) مدير(ة) المؤسسة، على تنظيم لقاءات تواصلية وتنسيقية في الموضوع، خلال شهر نونبر، وذلك لتقاسم أولويات وأهداف وأنشطة مشروع المؤسسة المندمج، وتعبئة كافة المتدخلين، من أمهات وآباء وأولياء التلميذات والتلاميذ ومكونات المجتمع المدني وشركاء المؤسسة، للمساهمة في تنزيل وإنجاح كافة العمليات المبرمجة.

ونظرا للأهمية البالغة التي توليها الوزارة لتجويد تدبير المؤسسات التعليمية والارتقاء بحكامتها من خلال اعتماد مشروع المؤسسة المندمج، فإن السيدات والسادة مديرة ومديري الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين والمديريات والمديرين الإقليميين مدعوون ل:

- دراسة كافة السبل الكفيلة بتعزيز الدعم المخصص لتمويل مشاريع المؤسسات، وتحقيق الهدف الأسمى المتمثل في تعزيز استقلالية المؤسسات التعليمية في إطار التعاقد على أهداف واضحة وقابلة للقياس؛

- السهر على تعميم إرساء مشروع المؤسسة وفق مقتضيات هذه المذكرة، كل في دائرة اختصاصه؛

- تنظيم حملات تواصلية مع الفاعلين التربويين وأمهات وآباء وأولياء التلميذات والتلاميذ والمجتمع المدني وشركاء المؤسسة التعليمية لضمان الانخراط والتعبئة الشاملة وتحقيق المشروع المجتمعي المنشود.

وعليه، فالرجاء إيلاء الإجراءات المتضمنة في هذه المذكرة كامل عنايتكم، مع الحرص، كل من موقعه، على تفعيل مضامينها بالدقة والفعالية المطلوبتين، لجعل مشروع المؤسسة المندمج آلية ناجعة للنهوض بمؤسسات التربية والتكوين تديرها وتربوياً، بما يخدم تحسين جودة التعليمات، وفقاً لأحكام القانون الإطار رقم 51.17، والسلام.

وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي
الملك محمد السادس
معيد أمزازي